

قرار مجلس الوزراء  
باللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي

مجلس الوزراء ،

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن نظام الحكم المحلي ،  
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والحكم المحلي ،

قرر

مادة ( ١ )

يعمل باللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي المرافقة .

مادة ( ٢ )

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

العقيد/ معمر القذافي

رئيس مجلس الوزراء

صدر في ٢٧ شعبان ١٣٩٠ هـ

الموافق ٢٧ أكتوبر ١٩٧٠ م

## اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى

### الجزء الاول

## اللجنة العليا للحكم المحلى ووحدات الحكم

### المحلى واختصاصاتها

### الباب الأول

## اللجنة العليا للحكم المحلى

### مادة ( ١ )

تجتمع اللجنة العليا للحكم المحلى فى المكان المخصص لذلك مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيسها فى موعد يحدده .

### مادة ( ٢ )

لا تكون مداورات اللجنة قانونية الا بحضور اكثر من نصف عدد اعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

### مادة ( ٣ )

تؤجل مناقشة أى موضوع يتعلق بشئون وزارة يتغيب وزيرها عند حضور الجلسة التى يناقش فيها الى جلسة تالية ، ولا تصدر اللجنة قرارا فيه الا بحضوره .

### مادة ( ٤ )

للجنة أن تضع لائحة بتنظيم اجراءاتها الداخلية .

## الباب الثاني

### تشكيل المجالس المحلية الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم

#### مادة ( ٥ )

الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات ومجالس البلديات هم الأعضاء الممثلون للوزارات التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس الوزراء.

#### مادة ( ٦ )

يعين وزير الداخلية والحكم المحلي بناء على ترشيح الوزير ذى الشأن اعلى موظفى الوزارة في نطاق المحافظة ليكون ممثلا لوزارته في مجلس المحافظة كما يعين من يحل محله عند غيابه .

#### مادة ( ٧ )

يعين وزير الداخلية والحكم المحلي بناء على ترشيح الوزير ذى الشأن الأعضاء بحكم وظائفهم في مجالس البلديات .

#### مادة ( ٨ )

للمجلس المحلي أن يدعو ممثلى الوزارات الأخرى أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة لحضور جلسات المجلس ويشتركون فيها دون أن يكون لهم صوت معدود في اصدار القرارات .

## الباب الثالث

### اختصاصات مجالس المحافظات

#### الفصل الأول

#### أحكام عامة

#### مادة ( ٩ )

تباشر مجالس المحافظات اختصاصاتها المبينة في هذا الباب في نطاق السياسة العامة للدولة وفقاً لما ترسمه اللجنة العليا للحكم المحلي .

### مادة ( ١٠ )

يصدر مجلس المحافظة قراراته بعد دراسة الموضوعات المعروضة عليه وله أن يحيل ما يرى احواله من هذه الموضوعات الى اللجان المختصة لدراستها قبل اصدار قرار فيها .

### مادة ( ١١ )

يتولى المحافظ تنفيذ قرارات المجلس بمعاونة موظفي المحافظة ويكون تنفيذ القرارات التي تتطلب اعتمادا من سلطة اعلى بعد صدور هذا الاعتماد .

### مادة ( ١٢ )

يتولى مجلس المحافظة الاشراف على أعمال مجالس البلديات - الكائنة في نطاق المحافظة وله في سبيل ذلك تكليف من يراه لمتابعة اعمال المجلس البلدى ومراجعة محاضر جلساته ويقوم المجلس بابلاغ ملاحظاته الى المحافظ أو وزير الداخلية والحكم المحلى حسب الأحوال .

## الفصل الثاني

### شئون التعليم

### مادة ( ١٣ )

يباشر مجلس المحافظة في دائرته شئون التعليم وفقاً لما يلي : -

- أ) انشاء وتجهيز وادارة المدارس الثانوية العامة والفنية .
- ب) انشاء وتجهيز وادارة مدارس المعلمين والمعلمات ما عدا معاهد المعلمين العليا .
- ج) انشاء وتجهيز وادارة المدارس الأعدادية العامة والفنية .
- د) انشاء وتجهيز وادارة المدارس الابتدائية ورياض الأطفال .

### مادة ( ١٤ )

- يباشر مجلس المحافظة في شئون التعليم الاختصاصات التالية : -
- أ ) توزيع وفتح الفصول اللازمة للتوسع في التعليم .
  - ب ) الاشراف على تطبيق المناهج المقررة من وزارة التربية والارشاد القومي ، وتقديم التوصيات اللازمة الخاصة بمشكلات التطبيق والاقتراحات الخاصة بالتعديلات التي تقتضيها الظروف المحلية .
  - ج ) تحديد مواعيت الجداول المدرسي بما لا يتعارض مع الساعات المقررة في الخطة الدراسية .
  - د ) تقديم التوصيات بشأن انشاء المدارس الخاصة ، ورياض الاطفال الخاصة بما يتفق والاحتياجات المحلية .
  - هـ ) تنفيذ سياسة تعليم الكبار ومحو الأمية .
  - و ) تحديد اماكن المدارس الداخلة في اختصاصه .
  - ز ) انشاء وتجهيز المكتبات المدرسية ، والأندية الرياضية المدرسية .
  - ح ) تدير وتنظيم وسائل التغذية للطلاب في المدارس التي يديرها المجلس وتيسير كل مايتصل بالرعاية الصحية المدرسية ، وذلك وفقاً لما تقرره الوزارات ذات الشأن في هذه المسائل .

### مادة ( ١٥ )

لمجلس المحافظة اقتراح انواع البعثات الدراسية التي تدعو اليها الحاجة العامة بالمحافظة .

## الفصل الثالث

### الشئون الثقافية

### مادة ( ١٦ )

- يباشر مجلس المحافظة في دائرته الشئون الثقافية وفقاً لما يلي : -
- ١ - انشاء المراكز الثقافية وتجهيزها وادارتها والاشراف عليها .

- ٢ - انشاء المتاحف ودور الكتب العامة والتشجيع على انشائها .
- ٣ - تنظيم الاحتفالات في المناسبات القومية والعمل على نشر الوعي القومي .
- ٤ - تنظيم المسابقات والمهرجانات المحلية .
- ٥ - تشجيع اقامة الفرق المسرحية والعمل على انشاء المسارح .

## الفصل الرابع

### الشئون الصحية

#### مادة (١٧)

تباشر مجالس المحافظات في دائرتها الشئون الصحية والطبية وانشاء وتجهيز وادارة الوحدات الطبية فيما عدا الوحدات النموذجية او المعدة فيها لأغراض البحوث أو التدريب أو الانتاج التي يصدر بها قرار من وزير الصحة وتحدد الاختصاصات للمجلس وفقاً لما يلي : -

- ١ - المستشفيات العامة ٢ - مستشفيات طب العيون
- ٣ - مستشفيات الأمراض الصدرية
- ٤ - مستشفيات الأمراض العقلية والنفسية
- ٥ - مستشفيات المتخلفين عقلياً ٦ - مستشفيات الأطفال
- ٧ - مستشفيات امراض النساء ٨ - مستشفيات الجذام
- ٩ - مستشفيات جراحة العظام والحوادث
- ١٠ - الوحدات الطبية الريفية والمستوصفات التابعة لها
- ١١ - المرافق الصحية ١٢ - مراكز رعاية الأمومة والطفولة
- ١٣ - مراكز مكافحة الدرن ١٤ - مراكز التراكوما
- ١٥ - مراكز الأمراض المستوطنة ١٦ - مراكز الصحة المدرسية



- ١٧ - اقسام التثقيف الصحى  
١٨ - اقسام الصحة المدرسية  
١٩ - وحدات طب الأسنان  
٢٠ - المعامل الطبية  
٢١ - المخازن الفرعية

## الفصل الخامس

### شئون المنافع العامة

#### مادة ( ١٨ )

- يباشر مجلس المحافظة كل فى دائرته شئون المنافع العامة وفقاً لما يلى :
- ١ - انشاء وادارة مشروعات المياه والمجارى المحلية التى يتعدى نطاقها أكثر من بلدية فى المحافظة ، أو التى توكلها اليها البلدية لعدم تمكنها من انشائها أو ادارتها .
  - ٢ - ابداء التوصيات فيما يختص باحتياجات المحافظة من مشروعات الكهرباء .

## الفصل السادس

### شئون الاسكان والاشغال العامة

#### مادة ( ١٩ )

- يباشر مجلس المحافظة فى دائرته شئون الاسكان والاشغال العامة وفقاً لما يلى :
- ١ - اقترحات المشروعات اللازمة المتعلقة بشئون الاسكان والمباني للحكومة وأولويات تنفيذها .
  - ٢ - اختيار الاراضى اللازمة لمشروعات الاسكان والمباني الحكومية ضمن اطار التخطيط العمرانى المعتمد .

- ٣- - الاشراف على تنفيذ جميع مشروعات الاسكان والمباني الحكومية المتعاقد عليها وتنفيذ أحكام العقود المبرمة في هذا الخصوص.
- ٤ - بحث الصعوبات والمشاكل التي تعترض مشروعات الاسكان والمباني الحكومية أو تعوق تنفيذها والعمل على تذليلها .
- ٥ - انشاء وادارة الورش العامة اللازمة لصيانة المرافق أو المنافع العامة في دائرة المحافظة .

### الفصل السابع

#### الشئون الاجتماعية والعمالية

##### مادة ( ٢٠ )

يتولى مجلس المحافظة في دائرته الشئون الاجتماعية والعمالية وفقاً لما يلي :

##### ١- الشئون الاجتماعية :

##### أ ( التعاون :

- ١ - العمل على نشر الوعي التعاوني .
- ٢ - العمل على انشاء وتشجيع النشاط التعاوني والتسويق التعاوني وذلك بالاتفاق مع الوزارة المختصة .
- ٣ - اقتراح حل مجالس ادارة الجمعيات والهيئات التعاونية واقتراح مجالس ادارة مؤقتة لها .
- ٤ - ابداء التوصيات للنهوض بالنشاط التعاوني وابداء الملاحظات للجهات المختصة عن سير العمل بالجمعيات التعاونية .
- ٥ - ابداء الرأي بشأن تسجيل الجمعيات التعاونية .

##### ب ( الجمعيات الخيرية :

- ١ - الاشراف على نشاطات الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والهيئات الخاصة للتحقق من عدم خروجها على الغرض الذي انشئت من أجله ، وابداء ملاحظاتها في هذا الشأن الى الجهات المختصة .



٢ - اقتراح حل الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية أو الهيئات الخاصة واقتراح تعيين مدير أو مجالس مؤقتة لها وصرف اعانات جديدة لها طبقاً للقوانين واللوائح .

٣ - الترخيص في جمع التبرعات للجمعيات والمؤسسات والهيئات الخاصة .

٤ - اقتراح شهر الهيئات الخاصة والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها .

٥ - انشاء وتجهيز وادارة الوحدات الاجتماعية طبقاً للسياسة العامة .

#### ج ( رعاية الشباب والتربية والرياضة :

١ - انشاء وتجهيز مراكز بيوت الشباب على اختلاف انواعها والساحات الشعبية والميادين الرياضية في جميع انحاء المحافظات .

٢ - الاشراف على الهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب والرياضة ومصايف أو معسكرات الشباب .

٣ - تنفيذ السياسة الموضوعية في مجال رعاية الشباب والرياضة وتوجيه الهيئات العاملة في هذا الميدان للعمل بمقتضاها .

#### د ( المساعدات الاجتماعية :

١ - تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية طبقاً للقوانين والقرارات المنظمة لها وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة .

٢ - تقرير صرف التعويضات التي تصرف عن الكوارث والنكبات العامة طبقاً للقوانين والقرارات المنظمة .

٣ - انشاء وتجهيز وادارة مراكز التأهيل المهني لذوى العاهات .

٤ - تنسيق المساعدات الاجتماعية المختلفة وتنظيم تبادل المعلومات في هذا الشأن بين الهيئات الخاصة والجهات الحكومية .

## ٢ - العمل :

- أ ( انشاء وتجهيز وادارة مكاتب الاستخدام والعمل طبقاً لسياسة العامة .
- ب ( ابداء التوصيات الخاصة بسياسة الاستخدام المحلية واقتراح المهن الخاصة والبرامج الدراسية النظرية والعلمية ، وارسالها الى الوزارة المختصة .
- ج ( انشاء وتجهيز وادارة مكاتب تفتيش العمال .

## الفصل الثامن

### الشئون الزراعية

#### مادة ( ٢١ )

يتولى مجلس المحافظة في دائرته تنظيم وتقديم الخدمات الزراعية وفقاً لما يلي :

#### أ ( الاعمال الزراعية :

- ١ - اقتراح المشروعات الزراعية بالمحافظة وتنفيذها بعد اعتمادها .
- ٢ - الاشتراك في اجراء التجارب الحقلية والابحاث الخاصة بالانتاج الزراعى فى المحافظة .
- ٣ - القيام بجميع الخدمات الزراعية للمزارعين فى حدود القوانين المقررة والامكانيات المتاحة .
- ٤ - القيام بجميع الخدمات الزراعية الخاصة بالمياه والتربة .
- ٥ - العمل بكل وسيلة لتقديم الارشاد الزراعى .
- ٦ - جمع الاحصاءات الزراعية والحيوانية .
- ٧ - مقاومة الآفات الزراعية .

- ٨ - تنفيذ الحجر الزراعى الداخلى .
- ٩ - مراقبة المشاتل المحلية .
- ١٠ - مراقبة الاتجار فى البذور .
- ١١ - انشاء وتجهيز صوامع الغلال ومخازن المنتجات الزراعية .
- ١٢ - تشجير الاراضى وصيانة الغابات الطبيعية .

#### ب ( الاعمال البيطرية :

- ١ - مكافحة امراض الحيوان والدواجن .
- ٢ - اعمال التفتيش البيطرى .

#### ج ( انشاء وادارة وتجهيز كل من :

- ١ - مكاتب الارشاد الزراعى .
- ٢ - المعارض الزراعية المحلية .
- ٣ - وحدات مكافحة امراض الحيوان والدواجن .

### الفصل التاسع

#### شئون المواصلات

#### مادة ( ٢٢ )

يباشر مجلس المحافظة فى دائرته شئون المواصلات وفقاً لما يلى :

#### أ ( النقل البرى :

- ١ - توفير وسائل النقل الآلية الحكومية للخدمات العامة فى دائرة المحافظة .
- ٢ - الترخيص بسير وسائل النقل الآلية المدنية على الطرق فى دائرة المحافظة .
- ٣ - منح التزام سيارات النقل العام للركاب فيما بين دوائر اختصاص المجالس البلدية فى دائرة المحافظة .
- ٤ - تدبير وسائل المواصلات فيما بين دوائر اختصاص المجالس البلدية فى دائرة المحافظة .

### ب ( الطرق :

- ١ - انشاء الطرق الفرعية التي لا تتعدى دائرة المحافظة الواحدة وتعديلها ورصفها وصيانتها والاعمال الصناعية الملحقه بها .
- ٢ - تنفيذ قانون الطرق العامة فيما يختص بالطرق الفرعية الواقعة في نطاق المحافظة .
- ٣ - تشجير الطرق السريعة والرئيسية في دائرة المحافظة .

### ج ( البريد :

تقديم التوصيات بشأن انشاء وتجهيز وادارة مكاتب البريد وكل ما يتعلق بتدعيم مرفق البريد في المحافظة .

## الفصل العاشر

### الشئون الاقتصادية والصناعية والتمويلية

#### مادة ( ٢٣ )

يباشر مجلس المحافظة في دائرته الشئون الاقتصادية والصناعية والتمويلية وفقاً لما يلي :

#### أ ( الشئون الاقتصادية :

- ١ - تشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية .
- ٢ - المشاركة في اقامة المعارض المحلية والدعاية لها .
- ٣ - تشجيع زيارة المناطق الاثرية وتشجيع السياحة الداخلية وتوفير وسائل الراحة والمواصلات المناسبة .

#### ب ( الشئون الصناعية :

- ١ - العمل على نشر الصناعات التقليدية والحرفية والنهوض بها .
- ٢ - استغلال الخامات المتوفرة والتي لم تصنع .
- ٣ - اقتراح عمليات التمويل لكل صناعة واحتياجاتها .

ج ( شئون التمويل :

- ١ - العمل على توفير المواد الغذائية والتموينية وكفالة حسن توزيعها .
- ٢ - اقتراح تشكيل لجنة التسعيرة الجبرية المحلية بالمحافظة .
- ٣ - الاشراف على تنفيذ التسعيرة الجبرية المحلية بالمحافظة .

الباب الرابع

المحافظ

مادة ( ٢٤ )

يتولى المحافظ في نطاق المحافظة ما يأتي :

- أ ( الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة .
- ب ( تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الوزارية .
- ج ( مباشرة ما يعهد اليه الوزراء من اختصاصهم .
- د ( تنفيذ قرارات مجلس المحافظة .
- هـ ( التفتيش على مجالس البلديات .
- و ( التفتيش على سير العمل بفروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية وعلى فروع المؤسسات والهيئات العامة بالمحافظة .

مادة ( ٢٥ )

تكون للمحافظ بالنسبة لأجهزة المحافظة ولميزانياتها وللمرافق التي نقلت اليها اختصاصات وكيل الوزارة في المسائل الادارية والمالية .

مادة ( ٢٦ )

يكون للمحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية وعلى فروع المؤسسات والهيئات العامة



بالمحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء والنيابة وذلك وفقاً لما هو وارد في المادة ١٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٠. ويعتبر في حكم رجال القضاء والنيابة العاملون بالجامعات ومصلحة التسجيل العقاري والطب الشرعى .

#### مادة ( ٢٧ )

للمحافظ في سبيل التفتيش على أعمال مجالس البلديات وسير العمل بفروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية وعلى فروع المؤسسات والهيئات العامة بالمحافظة أن يستعين بسلطات الرقابة في الدولة وذلك بالاتفاق مع جهات الاختصاص .

وفي جميع الأحوال للمحافظ في سبيل مباشرة هذه الاختصاصات اتخاذ ما يراه مناسباً من وسائل .

#### مادة ( ٢٨ )

يتولى أمين عام المحافظة ما يأتي : -

أ ( الاشراف على أجهزة الادارة العامة لديوان عام المحافظة واصدار التعليمات لتسيير عملها وتوزيع العمل بها ورفع مستواها وكفايتها الانتاجية .

ب ( ممارسة الاختصاصات التي يعهد بها اليه المحافظ .

ج ( الاشراف على امانة مجلس المحافظة ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس وتوصياته .

د ( عرض ما يتطلب الأمر عرضه على المحافظ .

هـ ( النظر في الموضوعات المحالة الى المحافظة من ممثلي الوزارات والرجوع الى المحافظ في المسائل التي تقتضى اهميتها ذلك .



( و ) تنسيق العمل بين ديوان عام المحافظة والمصالح الحكومية وفروعها وهيئات والمؤسسات العامة المختلفة في نطاق المحافظة .

ويكون لأمين عام المحافظة سلطات واختصاصات رؤساء المصالح في المسائل الادارية والمالية بالنسبة لديوان عام المحافظة .

#### مادة ( ٢٩ )

يحدد مجلس المحافظة مكان انعقاد مؤتمر المحافظة المشار اليه في المادة ( ١٨ ) من القانون في عاصمتها .

وتكون رئاسة المؤتمر للمحافظ او اقدم المتصرفين درجة بالمحافظة في حالة غياب المحافظ ويتولى امانة المؤتمر امين عام المحافظة .

#### مادة ( ٣٠ )

لا يعتبر انعقاد مؤتمر المحافظة صحيحاً الا بحضور اكثر من نصف عدد الأعضاء وفي حالة عدم تكامل هذا العدد يؤجل الاجتماع لمدة اسبوع ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين وتصدر التوصيات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين .

ويعلن الرئيس فض انعقاد المؤتمر بعد الانتهاء من مناقشة جدول الأعمال.

#### مادة ( ٣١ )

تشكل لجنة تحضيرية لمؤتمر المحافظة من رؤساء اللجان في مجلس المحافظة وتلقى هذه اللجنة الاقتراحات والرغبات التي يرى الأعضاء مناقشتها في المؤتمر وكذلك الرغبات التي يرى المحافظ عرضها على المؤتمر وتقوم بتنسيقها واعداد جدول اعمال المؤتمر وابلاغه للاعضاء قبل انعقاده بأسبوع على الأقل .

## الباب الخامس

### اختصاصات مجالس البلديات

#### الفصل الأول

#### احكام عامة

##### مادة ( ٣٢ )

تباشر البلديات اختصاصاتها المبينة في هذا الباب في نطاق السياسة العامة للدولة وفقا لما ترسمه اللجنة العليا للحكم المحلى .

##### مادة ( ٣٣ )

يصدر المجلس البلدى قراراته بعد دراسة الموضوعات المعروضة عليه وله أن يحيل مايرى احوالته من هذه الموضوعات الى اللجان المختصة لدراستها قبل اصدار قرار فيها .

##### مادة ( ٣٤ )

يتولى رئيس المجلس تنفيذ قراراته بمعاونة موظفى المجلس ويكون تنفيذ القرارات التى تتطلب اعتمادا من سلطة اعلى بعد صدور هذا الاعتماد .

#### الفصل الثانى

### اختصاصات البلديات

##### مادة ( ٣٥ )

تباشر البلديات فى دائرتها وفى حدود مايقضى به قانون تخطيط وتنظيم المدن والقرى انشاء وادارة المرافق العامة المتعلقة بشئون التنظيم والتخطيط والمباني والشئون الصحية والاجتماعية ومرافق المياه والانارة والمجارى والطرق والوسائل المحلية للنقل العام وذلك وفقا لما يلى : -

١ - تنفيذ قانون تخطيط المدن والقرى واللوائح الصادرة بمقتضاه.

- ٢ - اشتراط ايصال المباني بالمياه والكهرباء والمجارى وغيرها من المرافق العامة الضرورية ومراقبة تنفيذها وعملها وتحديد شروط هذه الوصلات أو الخدمات ومواصفاتها ومراقبة صهاريج المياه لمنع توالد البعوض .
- ٣ - اشتراط ائارة وتنظيف المداخل والسلالم والممرات التى يستعملها السكان فى البناية الواحدة استعمالاً مشتركاً ورفض وتنظيف الساحات والملاعب وغيرها من الاماكن التى تستعمل لمنفعة المساكن .
- ٤ - مراقبة عمليات البناء والهدم والاصلاح والتعديل والترميم فى المباني والتفتيش عليها وضرورة استعمال الصقالات او الأسوار أو الحواجز اثناء اجراء أى عمل من هذه الأعمال ووضع الاشتراطات التى تكفل السلامة العامة .
- ٥ - تنظيم انشاء ومراقبة المباني المؤقتة او القابلة للنقل و اخضاع ذلك للترخيص ومنع أو تقييد استعمال الخيام وماشابهها بقصد السكن أو التجارة .
- ٦ - تعيين طريقة تسوير الأراضى الفضاء المعدة للبناء وازالة أى سور أو بناء مهدم يكون ملاصقاً لمكان عام .
- ٧ - أمر الملاك بازالة الأشجار أو البنايات أو ازالة بعض اجزائها أو تقليصها فى حالة بروزها الى الطريق العام واعتراضها للمرور وذلك مع مراعاة الاحتياط وتفادى الخطر على الأرواح والمباني .
- ٨ - هدم او ازالة أو اغلاق المباني أو اجزائها التى تكون بسبب حالتها أو عيوب بنائها أو قدمها خطر على الجمهور أو على السكان أو التى تصبح لاي سبب غير صالحة للسكن أو التى تركت للتحويل الى أنقاض أو اجراء الأعمال أو الترميمات الضرورية لهذه المباني لحماية الأمن أو السلامة أو الصحة العامة أو المحافظة على مظهر

المدينة ويكون الهدم أو الازالة أو اجراء اعمال الترميمات الضرورية لهذه المباني بالطريق الادارى وذلك فى حالة عدم قيام المالك بهذه الأعمال خلال المدة التى تحددها البلدية .

٩ - الاجراءات اللازمة لسلامة أى مبنى فى حالة حدوث حريق به وذلك بالتعاون مع السلطات المختصة بأعمال الأطفاء .

١٠ - نظام قيد المهندسين والمساحين ومقاولى البناء والترخيص لهم بالتوقيع على طلبات الترخيص والرسومات المعمارية وبمزاولة اعمالهم بدائرة البلدية وذلك طبقاً للاحكام التى يقررها المجلس البلدى مقابل الرسوم التى تحدد لذلك .

#### مادة ( ٣٦ )

تقوم البلدية بانشاء وتنظيم الطرق العامة والميادين العامة الداخلة فى حدودها وتحديد عرضها وارصفتها طبقاً للمخطط ومجاريها وقنواتها وارضفتها وانارتها واجراء التعديلات فيها والمحافظة على مظهرها وتنسيقها وغرس الأشجار ونباتات الزينة فيها واطلاق الاسماء عليها ووضع اللوحات المميزة لها .

#### مادة ( ٣٧ )

تقوم البلدية بمشروعات توفير المياه الصالحة للشرب وتنمية مصادرها وانشاء الخزانات وشبكة المواسير والمقاييس والعدادات وسائر الأجهزة والأدوات اللازمة لتوزيع المياه لتزويد السكان بها، وتضع البلدية الشروط التى تنظم ذلك التوزيع سواء للاغراض المنزلية أو غيرها على النحو الذى يكفل المساواة ومنع الاسراف فى استهلاك المياه أو سوء استعمالها أو تلوثها كما تعين البلدية طريقة الاستعمال وحجم المواسير والصمامات والصنابير والصهاريج والأوعية التى تستعمل لحمل المياه أو توصيلها وسعتها وقوتها ونوعها وتحديد الثمن الذى يدفع مقابل استهلاك المياه والتكاليف الخاصة بتوصيلها .



### مادة ( ٣٨ )

تنشئ البلدية شبكة المجارى العامة ومحطات التنقية الخاصة بها وتتولى ادارتها وصيانتها وصرف المياه والمواد المتخلفة فيها وتراقب تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بايصال المباني للمجارى العامة أو الخزانات ووصلات المجارى العامة وتعديلها واصلاحها وصيانتها واستعمالها والتصرف فيها كما يجوز للبلدية القيام بأى مشروع للاستفادة من مياه المجارى او المواد المتخلفة .

### مادة ( ٣٩ )

تشرف البلدية على الفضاء العام فى داخل حدودها وتختص بوضع نظامه والترخيص بشغله مقابل الرسوم والايجازات التى تحدد لذلك .

### مادة ( ٤٠ )

تختص البلدية بتحديد الاماكن التى تخصص لوقوف السيارات والعربات وغيرها من المركبات الآلية وتحديد الاماكن التى يمنع فيها الوقوف ونظام الوقوف وأقصى مدة له وذلك بعد أخذ رأى الجهات المختصة وكذلك تحديد الرسوم التى تستحق مقابل وقوف السيارات والعربات والمركبات الآلية المذكورة فى الشوارع والميادين التى تعينها وطريقة تحصيل هذه الرسوم وتقوم البلدية بالاتفاق مع الجهة المختصة بتحديد محطات سيارات الأوتوبيس بدائرة البلدية كما تختص البلدية بالموافقة على الترخيص لسيارات الأوتوبيس للنقل العام التى لا يتعدى خط سيرها حدود البلدية .

### مادة ( ٤١ )

تضع البلدية القواعد والأحكام الخاصة بتسيير العربات التى تجر باليد أو تجرها الحيوانات ولايجوز تسيير العربات المذكورة على الطرق العامة اذا كان فى تركيبها أو حمولتها ما يضر بسطح الطريق أو يسبب عرقلة المرور أو يكون خطراً على المارة .

ولا يجوز استعمال العربات التي تجرها الحيوانات في نقل الركاب بالأجر  
الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من البلدية المختصة .

### مادة ( ٤٢ )

تقوم البلدية في دائرتها باعمال المحافظة على الصحة العامة وتنفيذ باشراف  
وزارة الصحة القوانين الخاصة بالصحة العامة واللوائح والقرارات الصادرة  
بمقتضاها وتتولى بصفة خاصة : -

- ١ - أعمال النظافة العامة ونقل القمامة من الطرق العامة ومن المنازل  
وغيرها وابدائها او تحويلها .
- ٢ - مراقبة وفحص المواد الغذائية سواء في ذلك الأطعمة أو المشروبات  
أو الألبان أو منتجاتها وتنظيم صناعة هذه المواد وتعبئتها وحفظها  
واعدادها وتخزينها وتحويلها ونقلها وعرضها للبيع والاشراف  
على هذه العمليات ومراقبتها والترخيص بها .
- ٣ - اتخاذ الاجراءات الكفيلة لمنع تلوث المواد الغذائية المذكورة او غشها  
أو اساءة صنعها وضمان نظافتها ونقاوتها واحتوائها على المواد  
والعناصر المكونة لها بالنسبة المحددة قانونا أو المعلن عنها .
- ٤ - حظر بيع المواد المذكورة أو تداولها أو طرحها للبيع أو عرضها  
أو حيازتها أو نقلها وذلك اذا كانت مغشوشة أو فاسدة أو ملوثة  
أو غير نظيفة أو ضارة أو غير صالحة للاستهلاك واعداد تلك  
المواد لتفادي ضررها على الصحة العامة .
- ٥ - تنظيم وترخيص ومراقبة المطاعم والفنادق وبيوت الأقامة والأكل  
( البنسيونات ) والمقاهى وصالات الشاي والمخازير ومحلات  
البقالة وبيع اللحوم والخضرة والفاكهة وبيع الألبان ومنتجاتها  
وجميع الاماكن والمحلات التي تصنع فيها اصناف المواد  
الغذائية من أطعمة ومشروبات والبان وغيرها أو تعبأ أو تخزن  
أو تعرض للبيع أو للاستهلاك .



- ٦ - تنظيم وترخيص ومراقبة جميع الأعمال والمصانع والورش التي تكون مصدر للخطر أو القلق أو الازعاج للجيران وذلك بسبب ما ينبعث منها من دخان أو بخر أو غازات أو اتربة أو روائح أو يصدر عنها من صخب أو اهتزاز وغير ذلك ووضع الشروط التي يجب أن تخضع لها هذه الأعمال أو المصانع أو الورش .
- ٧ - تنظيم وترخيص الأعمال والتجارات التي قد تكون مضرة بالصحة العامة أو التي تقتضى المحافظة على الصحة العامة تنظيمها بما في ذلك محلات الحلاقين وصالونات الزينة والتجميل .
- ٨ - انشاء وادارة المذابح والمجازر والمسالخ البلدية والمستودعات للاشراف على اللحوم ومنع ذبح الحيوانات بقصد عرض لحومها لاستهلاك الجمهور أو سلخ جلودها في غير هذه الاماكن ورقابة وترخيص ذبح الماشية وغيرها من الحيوانات وفحصها قبل الذبح وختم لحومها للدلالة على ذلك الفحص ونقل الحيوانات واجزائها بعد الذبح وتوزيعها ونقل اللحوم المستوردة وتوزيعها ومراقبة بيعها .
- ٩ - تنظيم شواطئ الاستحمام والمصايف والمرافق العامة الملحقة بها أو اللازمة لخدماتها وادارة الشواطئ والمصايف والمرافق التي تنشئها البلدية .
- ١٠ - الترخيص للأفراد أو الشركات أو غيرها من الجهات بانشاء المصايف وادارتها على أن تخضع لاشراف البلدية سواء من النواحي الصحية أو غيرها وبشرط اداء الرسوم أو الأجر التي تفرض مقابل شغل شواطئ البحر واستغلالها أو الانتفاع بها .
- ١١ - تنظيم ومراقبة وترخيص حمامات السباحة ومنشآت وغيرها ذلك

من الحمامات وحظر أو تنظيم الاستحمام في أى مكان مكشوف بمنطقة البلدية ومراقبة وترخيص المغاسل العامة ودورات المياه العامة .

١٢ - انشاء وتنظيم وادارة الحدائق العامة والمتنزهات العامة وحدائق الحيوان او النبات .

١٣ - تنظيم وانشاء وادارة المقابر والترخيص بالدفن فيها وبتنقل الموتى والترخيص لمتعهدى دفن الموتى ونقلهم .

١٤ - تنظيم وترخيص حيازة الكلاب وغيرها من الحيوانات التى قد تنقل مرض الكلب واتخاذ الاحتياطات ضد ذلك المرض وغيره من امراض الحيوان التى قد تنقل الى الانسان بما فى ذلك اعدام الكلاب أو الحيوانات الخطرة أو المهملة أو الضالة وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة .

١٥ - تنظيم وترخيص حظائر الماشية والحيول وغيرها من الحيوانات فى داخل حدود البلدية .

١٦ - الخدمات الصحية التى تنشئها البلدية وتديرها بالاتفاق مع الجهات المختصة .

#### مادة ( ٤٣ )

تنظم البلدية ممارسة الأعمال والمهن التجارية والصناعية والحرف وتتولى الترخيص بمزاولة هذه الأعمال والمهن والحرف داخل حدود البلدية وذلك وفقاً للاوضاع التى تنظمها القوانين واللوائح على أن يكون الترخيص من البلدية بموافقة الجهة المختصة بالشرطة بالنسبة الى الاتجار والتعامل بالذهب والفضة والاحجار الكريمة وصناعتها وترخيص مكاتب ووكالات الأشغال العامة وتعاطى السمسرة والدلالة وترخيص الباعة المتجولين وموزعى البضائع والمطبوعات والحمالين وسائقى السيارات العمومية وسائقى العربات العمومية التى تجرها الحيول وبوابى وحراس العمارات وورش اصلاح السيارات

ومستودعات السيارات ومنظفي وحراس السيارات في الاماكن العامة ويراقب المجلس البلدى تنفيذ ومراعاة شروط الترخيص كما تتولى تحديد مواعيد فتح المحال الصناعية والتجارية واغلاقها على أنه بالنسبة للمطاعم والمقاهى وصالات الشاي يكون تحديد هذه المواعيد بالاتفاق مع الجهة المختصة بالشرطة وتبين في الرخصة الصادرة لها من البلدية .

#### مادة ( ٤٤ )

تختص البلدية بتنظيم وترخيص المسارح ودور الخيالة وصالات الموسيقى وغيرها من الملاهى العامة وذلك بالاتفاق مع الجهة المختصة بالشرطة وتراقب هذه الملاهى لضمان مراعاتها لشروط الترخيص وتنفيذ الاشتراطات الصحية.

#### مادة ( ٤٥ )

تنشئ البلدية الاسواق العامة ومحلات المزاد العلنى وتنظيمها وتديرها وترخص باستعمالها والانتفاع بها وذلك وفقاً لاحكام القوانين واللوائح العامة أو البلدية ومقابل الرسوم والاجور التى تحددها بالنسبة للمجلس البلدى .

#### مادة ( ٤٦ )

تراقب البلدية عيار الذهب والفضة وتتولى ختم ودمغ المصوغات وغيرها من الاشياء المصنوعة من احد هذين المعدنين وتحصل الرسوم المقررة لذلك .

#### مادة ( ٤٧ )

تقوم البلدية بضبط وقائع الميلاد والاقامة والزواج والوفاة وغيرها من الاحوال المدنية وفقاً لاحكام قانون الاحوال المدنية واصدار الشهادات واستخراج الاحصاءات الحيوية من هذه السجلات .

#### مادة ( ٤٨ )

تتولى البلدية بتنظيم ومراقبة الاعلانات التجارية اياً كانت طريقتهما وذلك فيما عدا الاعلان والنشر بواسطة الصحف والمطبوعات الدورية الاخرى

وتجبي رسوم الاعلانات المقررة .  
ولبلدية أن تقوم بخدمة الوزن العام للحيوانات والبضائع التي تحملها  
السيارات وغيرها من المركبات وذلك مقابل الرسوم والاجور المحددة .

#### مادة ( ٤٩ )

تختص البلدية بالوسائل المحلية للنقل العام ، وتمنح البلدية التزام النقل  
العام للركاب ، بالسيارات داخل حدودها بموافقة وزير المواصلات مقابل  
اتاوة تحدد بمزايدة عامة ، وتحدد تعريفه أجور سيارات الاجرة بقرار من  
المجلس البلدى يصدق عليه من المحافظ .

#### مادة ( ٥٠ )

تصدر مجالس المحافظات والبلديات لوائح الشئون البلدية التي تدخل في  
نطاق اختصاصها وتفرض على مخالفتها الحبس والغرامة أو أحدهما في  
الحدود المقررة في المادة ٩٦ من قانون الحكم المحلى على الاخل هذه اللوائح  
البلدية باحكام القوانين أو اللوائح العامة .

#### مادة ( ٥١ )

يكون للمحافظة أو البلدية في كل الاحوال سلطة ازالة اسباب المخالفات  
التي ترتكب ضد القوانين واللوائح التي تختص بتنفيذها وذلك بالطريق  
الادارى وعلى نفقة المخالف ودون اللجوء الى القضاء .  
وتصدر المحافظة أو البلدية الى المخالف أمراً تعين فيه طريقة ازالة اسباب  
المخالفة خلال أجل تحدده لذلك فاذا انتهى الاجل دون تنفيذ من جانبه قامت  
البلدية بالتنفيذ مستعينة في ذلك بالشرطة أو الحرس البلدى  
وتحدد المحافظة أو البلدية في هذه الحالة مصروفات الازالة وتقوم  
بتحصيلها بالطريق الادارى على انه اذا كانت الازالة تقتضى هدم مباني  
أو منشآت تمت بالمخالفة للقوانين أو اللوائح فلا يجوز اجراء ذلك في غير  
حالات الاعتداء على الطريق العام الا بناء على أمر قاضى الامور الوقتية  
بالمحكمة الابتدائية المختصة .



### مادة ( ٥٢ )

• للبلدية انشاء وتنظيم وادارة المرافق العامة اللازمة لممارسة اختصاصاتها ويفرض المجلس البلدى الرسوم أو الاجور مقابل الخدمات التى تؤديها هذه المرافق .

### مادة ( ٥٣ )

للمجلس البلدى بموافقة وزير الداخلية والحكم المحلى أن يشكل لجناً بقصد فحص طلبات الرخص واصدار القرارات بشأنها ومع مراعاة حكم المادة ٩٧ من قانون نظام الحكم المحلى يكون لهذه اللجان الاختصاص بوقف العمل بهذه الرخص على أن لا تكون قراراتها بالوقف نافذة الا بعد التصديق عليها من رئيس المجلس .

### مادة ( ٥٤ )

يجوز للمجلس البلدى أن يمد المنشآت الدينية أو الخيرية أو الرياضية أو الاجتماعية بالمياه بسعر مخفض أو بالمجان على أن تخضع قراراته فى هذا الشأن لتصديق وزير الداخلية والحكم المحلى .

### الفصل الثالث

#### عميد البلدية

### مادة ( ٥٥ )

يقوم عميد البلدية بتمثيلها امام المحاكم وغيرها من الهيئات ، وفى صلاتها مع الغير .

### مادة ( ٥٦ )

يقوم عميد البلدية بتنفيذ قرارات المجلس البلدى ، مستعيناً فى ذلك بالاجهزة التنفيذية فى البلدية ويشرف على جميع ادارات البلدية وأعمالها .

**مادة ( ٥٧ )**

لعميد البلدية سلطات واختصاصات وكيل الوزارة في المسائل المالية والادارية المتعلقة بالبلدية .

**مادة ( ٥٨ )**

يقوم أمين عام البلدية بالاشراف على أجهزة البلدية وسير العمل فيها ، ورفع تقاريره واقتراحاته في شأن رفع مستواها وكفايتها الى عميد البلدية .

**مادة ( ٥٩ )**

يكون لامين عام البلدية سلطات واختصاصات رؤساء المصالح في المسائل الادارية والمالية .

**الجزء الثاني****الفصل الاول****نظام سير العمل بمجالس الحكم المحلي****مادة ( ٦٠ )**

يؤلف المجلس من بين أعضائه في كل عام لجاناً دائمة ويكون الاعضاء المعينون بحكم وظائفهم اعضاء في اللجان المختصة بمسائل تتصل بشئون الوزارات التي يمثلونها .

**مادة ( ٦١ )**

يضع وزير الداخلية والحكم المحلي نموذج اللائحة الداخلية لكل من مجالس المحافظات ومجالس البلديات تتضمن تفصيلات سير العمل في كل منها ويضع كل مجلس لائحته على ضوء هذا النموذج على أن يعمل باللائحة النموذجية الى أن يعد كل مجلس لائحته الخاصة وتتم المصادقة عليها .



### مادة ( ٦٢ )

يجوز للمجالس أن تطلب من ادارة الفتوى والتشريع بوزارة العدل ابداء الرأى فى الموضوعات القانونية ، كما يجوز لها أن تعهد الى ادارة قضايا الحكومة مباشرة الدعاوى التى تكون طرفاً فيها كلها أو بعضها .

### مادة ( ٦٣ )

تبدأ اجراءات التجديد النصفى للاعضاء المنتخبين والمختارين قبل انتهاء السنتين بشهرين على الاقل .

### مادة ( ٦٤ )

ينحظر العضو عند بحث صحة عضويته وفقاً لاحكام المادة ٦٤ من قانون نظام الحكم المحلى بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وذلك قبل الجلسة باسبوعين على الاقل .  
ويصدر المجلس قراره بالاغلبية المطلقة لاعضائه بعد سماع أقوال العضو وتحقيق دفاعه كتابة .

### مادة ( ٦٥ )

يقدم طلب استقالة الاعضاء من عضوية المجالس كتابة الى الرئيس ولا يجوز أن تكون معلقة على شرط أو مضافة الى أجل وتعتبر الاستقالة المقدمة بالمخالفة لذلك كأن لم تكن ، ويعرض الرئيس الاستقالات المقدمة من الاعضاء على المجلس فى الجلسة التالية لتقديمها ولا تعد الاستقالة نهائية الا بعد أن يقرر المجلس قبولها أو لم يبت فى أمرها خلال شهر من تاريخ تقديمها .  
ويجوز للعضو سحب طلب الاستقالة فى أى وقت قبل أن يقرر المجلس قبولها أو قبل انتهاء الاجل المشار اليه فى الفقرة السابقة .

## الفصل الثاني

### العاملون بوحدات الحكم المحلي

#### مادة ( ٦٦ )

يجوز لرئيس كل مجلس بعد موافقة المحافظ ولجنة شئون الموظفين بالوزارة وتصديق وزير الداخلية والحكم المحلي أن يشغل بعض الوظائف التي لا تقتضى التفرغ بطريق التعاقد مقابل مكافئة يحدد مقدارها في العقد .

#### مادة ( ٦٧ )

يجوز لرئيس كل مجلس أن يعين عمالاً بالاجر اليومي .

#### مادة ( ٦٨ )

يراعى بالنسبة لموظفي وحدات الحكم المحلي الذين ينقلون الى الحكومة أو الهيئات العامة الاخرى أو الذين ينقلون من محافظة الى أخرى وموظفي الحكومة أو الهيئات الاعتبارية الاخرى الذين ينقلون الى وحدات الحكم المحلي وفقاً لحكم المادة ٨٤ من قانون نظام الحكم المحلي أن ينقل الموظف بحالته وفي درجة مالية لا تقل عن الدرجة التي يشغلها ومع حساب مدة خدمته السابقة كاملة .

## الفصل الثالث

### بيان انواع الرسوم البلدية

#### مادة ( ٦٩ )

للمجلس البلدى أن يفرض في دائرته رسوماً على :

- أ ( مستخرجات قيد المواليد والاجراءات الصحية .
- ب ( رخص المحاجر والمناجم ورخص الصيد .
- ج ( اعمال التنظيم والمجارى واشغال الطرق .

- ( د ) مراكب التزهة .  
( هـ ) ما يذبح في المذابح والمسالخ العامة .  
( و ) الاسواق المرخص بادارتها للافراد والهيئات والشركات .  
( ز ) العقارات التي انتفعت من المشروعات العامة التي قام بها المجلس بحيث لا تتجاوز قيمتها ٠.٥٠ / من الزيادة في قيمة هذه العقارات .  
( ح ) استغلال الشواطئ والسواحل .

#### مادة ( ٧٠ )

يكون تحديد الرسوم على مراكب التزهة على حسب نوع كل منها وبفئات يراعى في تقديرها حمولة المركبة أو عدد بحارتها أو قوتها المحركة .

#### مادة ( ٧١ )

يكون تحديد الرسوم على ما يذبح في المذابح والمسالخ العامة بواقع الرأس أو بواقع الوزن الصافي للحوم .

#### مادة ( ٧٢ )

يكون تحديد الرسوم على الاسواق المرخص في ادارتها للافراد والهيئات والشركات بنسبة ايراداتها أو بتقدير رسم سنوى ثابت مع مراعاة مساحتها ومواقعها من البلدية والحركة التجارية فيها .

#### مادة ( ٧٣ )

يكون تحديد الرسوم على استغلال الشواطئ والسواحل على اساس المساحة المشغولة ومدة الاشغال مع مراعاة موقع المنطقة .

#### مادة ( ٧٤ )

لا يكون قرار المجلس البلدى في شأن فرض الرسوم والاجور والاتاوات نافذاً الا بقرار من وزير الداخلية والحكم المحلى .

الفصل الرابع  
حكم عام  
مادة (٧٥)

فيما عدا القرارات الصادرة من المجالس المحلية والتي يختص بمجلس الوزراء أو اللجنة العليا للحكم المحلي بالتصديق عليها يجب على السلطة التي تملك التصديق أن تصدق على كل القرار أو أن ترفضه جملة ويجب أن يكون القرار الصادر برفض التصديق على قرار المجلس المحلي مسبقاً وأن يخطر به المحافظ أو عميد البلدية كتابة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره والا اعتبر القرار نافذاً .